

Distr.: General
16 August 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 34 من جدول الأعمال المؤقت*

قضية فلسطين

**التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال
الإسرائيلي: الخسائر الناجمة عن القيود الإضافية المفروضة في المنطقة جيم،
بين عامي 2000 و 2020**

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150

140922 130922 22-12719 (A)



التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: الخسائر الناجمة عن القيود الإضافية المفروضة في المنطقة جيم، بين عامي 2000 و 2020

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 20/75 الذي طلبت فيه الجمعية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إليها تقريراً عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويكمل هذا التقرير النتائج التي خلصت إليها تقارير الأونكتاد السابقة المقدمة إلى الجمعية (A/71/174، و A/73/201، و A/74/272، و A/75/310، و A/76/309).

ومع بداية الاحتلال في عام 1967، نفذت إسرائيل سياسة طويلة المدى لإنشاء مستوطنات في المنطقة جيم من الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين. وتيسيراً لتوسيع المستوطنات، فرضت إسرائيل قيوداً صارمة على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة جيم، علاوة على القيود المفروضة في المنطقتين ألف وباء من الضفة الغربية. وتضم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، نسبة 70 في المائة من المنطقة جيم داخل حدود المجالس الإقليمية للمستوطنات، مما يحرم تلك المنطقة من التنمية الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، لا يزال وصول الفلسطينيين إلى ما تبقى من المنطقة جيم مقيداً بشدة.

وهناك مجموعة متنوعة من الضوابط التي يفرضها الاحتلال وتقيد التنمية الاقتصادية في المنطقتين ألف وباء في الضفة الغربية. وهي تشمل الحظر المفروض على استيراد تكنولوجيا ونواتج معينة في إطار نظام القائمة المزدوجة وعدد لا يحصى من القيود الأخرى المفروضة على التنقل وغيرها من القيود التي تضخم تكلفة الإنتاج وتقوض القدرة التنافسية للمنتجين الفلسطينيين في الأسواق المحلية والأجنبية.

ويقدر هذا التقرير التكلفة الاقتصادية للقيود الإضافية المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في ما تبقى من المنطقة جيم. وتقدر التكلفة السنوية لهذه القيود بنسبة 25,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، وتقدر الخسارة التراكمية لهذا الناتج خلال الفترة بين عامي 2000 و 2020 بمبلغ 50 بليون دولار (45 بليون دولار بقيمة دولار عام 2015 الثابتة)، أي زهاء ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية في عام 2020 وأكثر من ضعفين ونصف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في العام نفسه. وتقدر التكلفة استناداً إلى منهجية مبتكرة ورأسخة تستخدم الضياء الليلي الذي تلتقطه أجهزة الاستشعار المحمولة بالسواتل على مدى فترة زمنية.

وعلاوة على ذلك، تقدر مساهمة مستوطنات المنطقة جيم والقدس الشرقية المحتلة في اقتصاد إسرائيل بما متوسطه 30 بليون دولار (بالدولار الثابت لعام 2015) سنوياً، أو 2,7 ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني السنوي خلال الفترة بين عامي 2000 و 2020. وبعبارة أخرى، تقدر المساهمة التراكمية للمستوطنات في اقتصاد إسرائيل، بين عامي 2000 و 2020، بنحو 628 بليون دولار (بالدولار الثابت لعام 2015)، أو 2,7 ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال تلك الفترة.

إن الوصول الفلسطيني الكامل إلى المنطقة جيم برمتها هو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة ولظهور دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة جغرافيا على أساس حل الدولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهذا يتطلب إنهاء الأنشطة الاستيطانية وعكس مسارها ورفع جميع القيود المفروضة على التنمية الفلسطينية في المنطقة جيم وخارجها. وعلى النحو المتوخى في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم والشامل إلا من خلال التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض.

أولا - الهدف وأوجه القصور

1 - يُضاف هذا التقرير إلى خمسة تقارير سابقة أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وقدمت إلى الجمعية العامة بشأن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويقدم هذا التقرير إضافات إلى النتائج التي توصل إليها أسلافه من خلال تقديم جوانب أخرى من التكلفة الاقتصادية المعقدة والواسعة النطاق التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

2 - ويركز تقرير عام 2022 هذا على التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي في المنطقة جيم التي تمثل حوالي 60 في المائة من مجموع مساحة الضفة الغربية المحتلة. ولئن يفرض الاحتلال أيضا قيودا كبيرة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقتين ألف وباء، فإنه يفرض المزيد من القيود في المنطقة جيم. ويضطلع هذا التقرير بتقدير تكلفة هذه القيود الإضافية على الأنشطة الاقتصادية في المنطقة جيم، خارج المستوطنات. وتقدر تكلفة الأنشطة الاقتصادية بتطبيق منهجية مبتكرة ولكنها راسخة جدا تستخدم الضياء الليلي الذي تلتقطه أجهزة الاستشعار المحمولة بسوائل على مدى فترة زمنية لتقدير النشاط الاقتصادي.

3 - ويغطي التقدير الفترة بين عامي 2000 و 2020. وقد اختير عام 2000 كنقطة انطلاق للتقدير بما أنه كان من المفترض أن يكون العام الأول بعد نهاية "الفترة الانتقالية"⁽¹⁾ الخمسية المنصوص عليها في اتفاقات أوسلو لعام 1993. ومع ذلك، وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن، لا تزال الترتيبات السياسية والاقتصادية للفترة الانتقالية المذكورة تشكل واقع الحياة الفلسطينية على أرض الواقع، ولا تزال المستوطنات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي تتوسع في المنطقة جيم، مما يلحق أضرارا جسيمة بسبل عيش الشعب الفلسطيني، ليس في المنطقة جيم فحسب وإنما في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجهض عدم قدرة المنتجين الفلسطينيين على الوصول إلى موارد المنطقة جيم الآثار الإيجابية غير المباشرة لبقية الاقتصاد الفلسطيني من خلال الصلات الأمامية والخلفية. وعلاوة على ذلك، يقوض فقدان الدخل المحتمل القدرة المالية للحكومة الفلسطينية ومن ثمة يقوض تنمية الاقتصاد برمته⁽²⁾.

4 - وينظر التقرير في هذه التكاليف الاقتصادية من منظورين. فهو يقدم أولا تقديرات متحفظة للناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني المحتمل والمفقود ولكن الذي كان من الممكن تحقيقه لو أن الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة جيم (باستثناء المستوطنات في تلك المنطقة ومن دون إدراج القدس الشرقية) خضعت لنفس المستوى من القيود التي فرضتها السلطة القائمة بالاحتلال على الأنشطة الاقتصادية في المنطقتين ألف وباء في الضفة الغربية. وثانيا، يقدم تقديرات للجزء من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي المنتج في القدس الشرقية والمستوطنات المقامة في مواضع أخرى من الضفة الغربية.

5 - وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات الواردة في هذا التقرير لا تمثل سوى جزء بسيط من التكلفة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للمنطقة جيم خلال الفترة بين عامي 2000 و 2020. ولا تشمل التقديرات تكلفة وجود المستوطنات وما يرتبط بها من فقدان للأراضي والموارد الطبيعية، كما أنها لا تشمل تكلفة الطبقة الأولى من القيود المفروضة في كل من المناطق ألف وباء وجيم. وتتعلق التكلفة

(1) حُدِدت الفترة الانتقالية بفترة خمس سنوات للتوصل إلى تسوية دائمة وفقا لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) بدءا من تاريخ توقيع الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا المؤرخ 4 أيار/مايو 1994.

(2) انظر قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

المقدرة هنا فقط بالقيود الإضافية المفروضة على النشاط الاقتصادي في المنطقة جيم بالإضافة إلى القيود المفروضة على المنطقتين ألف وباء. بل هو جزء أصغر من مجموع التكلفة الضخمة التي يفرضها الاحتلال على الأرض الفلسطينية المحتلة برمتها، على النحو الذي وثقه الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية.

ثانياً - المستوطنات والقيود وتجزئة الضفة الغربية

6 - تفرض السلطة القائمة بالاحتلال مصفوفة من الضوابط الإدارية والمادية على الموارد الفلسطينية والتجارة وتنتقل الأشخاص. وهي تدعي أن قيوداً من هذا القبيل لازمة لأسباب أمنية. ففي الضفة الغربية المقسمة إلى مناطق إدارية مختلفة يشمل نظام المراقبة المتعدد الطبقات الذي يعيق تنقل الشعب الفلسطيني والبضائع الفلسطينية تطبيق نظام تصاريح صارم، وفرض ضوابط بيروقراطية، وإقامة المئات من نقاط التفتيش الدائمة والمؤقتة، والبوابات، والسواتر الترابية، وحواجز الطرق والخنادق، بالإضافة إلى الجدار والوجود المادي للمستوطنات وشبكات البنية التحتية التي تدعمها. وتحول مصفوفة الضوابط هذه الضفة الغربية إلى أرخبيل من الجزر المتناثرة وتطيل مسافة السفر بين المدن والبلدات وترفع كذلك تكلفة النقل. وتدعم عناصر نظام التحكم المعقد هذا بعضها البعض وتسهم في نهاية المطاف في توسع المستوطنات.

7 - ووفقاً لأحكام اتفاقات أوسلو لعام 1993، قُسمت الضفة الغربية المحتلة إلى ثلاث مناطق إدارية. فالمنطقة ألف وضعت تحت الإدارة المدنية والأمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وهي تمثل نسبة تناهز 18 في المائة من مجموع مساحة الضفة الغربية وتشمل المدن الفلسطينية ومعظم السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. وتخضع المنطقة باء التي تمثل نسبة تقارب 22 في المائة من منطقة الضفة الغربية، وهي ريفية إلى حد كبير، للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة. أما المنطقة جيم التي تمثل نحو 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية، فتضم جميع المستوطنات الإسرائيلية وتخضع بالكامل للسيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية.

8 - وتتص اتفاقات أوسلو على أن المنطقة جيم ستنتقل تدريجياً إلى السلطة الوطنية الفلسطينية على مدى فترة خمس سنوات، تنتهي في عام 1999. بيد أن المستوطنات استمرت في النمو بلا هوادة، مما يزيد من تجزئة الضفة الغربية وتقويض سبل عيش الفلسطينيين، ليس فقط في المنطقة جيم ولكن في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

9 - وتنقسم المنطقتان ألف وباء إلى 166 جزيرة معزولة بدون تواصل وتحيط بها المنطقة جيم التي تمثل الجزء الوحيد المتصل جغرافياً من الضفة الغربية. ويتعذر إلى حد كبير على المنتجين الفلسطينيين الوصول إلى المنطقة جيم، على الرغم من أنها أكبر منطقة، وهي تتضمن أكثر الموارد الطبيعية قيمة، مثل الأراضي الخصبة والمعادن والحجارة ومواقع الجذب السياحي والمكونات اللازمة لمستحضرات التجميل. ويعمق الجدار، إلى جانب المستوطنات، التشرذم الاقتصادي والمادي والإداري والقانوني للأرض الفلسطينية المحتلة (الشكل الأول).

10 - وفي عام 1967، شرعت إسرائيل في إنشاء مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة مع نمو المستوطنات في السنوات الأخيرة، بحيث ضمت نسبة 70 في المائة من المنطقة جيم إلى حدود مجالسها الإقليمية وحظرت على الفلسطينيين استخدام هذا الجزء لتحقيق تدميته (الشكل الثاني). ويخضع وصول الفلسطينيين إلى ما تبقى من المنطقة جيم لقيود شديدة. ويضطلع هذا التقرير بتقدير التكلفة الاقتصادية المتكبدة نتيجة للقيود الإضافية المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في النسبة المتبقية من المنطقة

جيم والبالغة 30 في المائة. فهذه القيود تيسر إقامة المستوطنات وتوسّعها، وتعزز تخصيص الأراضي والموارد الطبيعية للمستوطنين وتخلق بيئة صعبة تجبر السكان الفلسطينيين على مغادرة المنطقة جيم.

11 - وتقدم السلطة القائمة بالاحتلال حوافز كبيرة لتيسير المشاريع الصناعية والزراعية، وتشجع مئات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين على الانتقال إلى المستوطنات المدعومة، حيث مستويات المعيشة، في المتوسط، أعلى مما هي عليه في إسرائيل⁽³⁾.

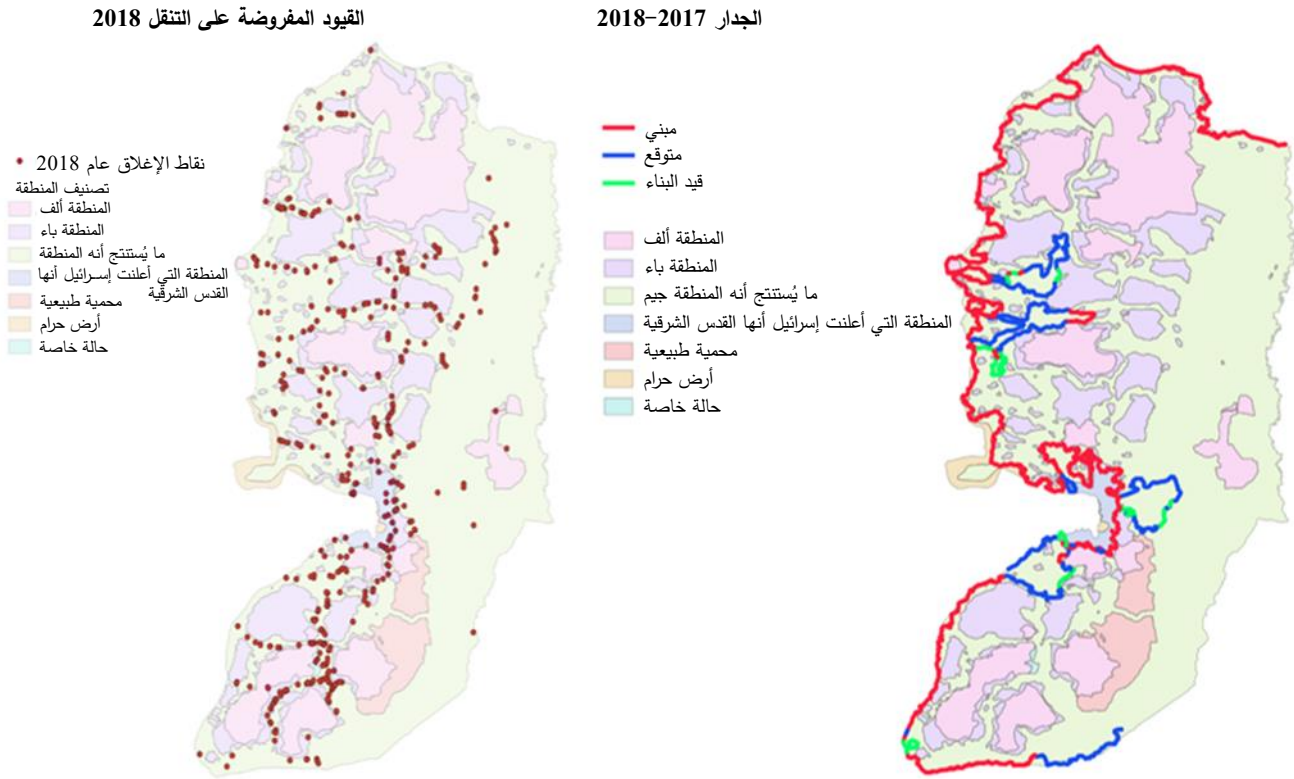
12 - وارتفع عدد المستوطنين من 198 315 نسمة في عام 2000 إلى 311 136 نسمة في عام 2010 وأكثر من 650 000 نسمة في أوائل عام 2021⁽⁴⁾. بيد أن مجلس الأمن شدد في عدة قرارات على عدم مشروعية المستوطنات والاستيلاء على الأراضي بالقوة. ففي قراره 2334 (2016)، أكد مجلس الأمن من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية، ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق رؤية الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل.

(3) بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، "هذه لنا، وهذه أيضا لنا: سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية"، 2021. متاح في الموقع التالي: www.btselem.org/Arabic/publications/ 202103_this_is_ours_and_this_too. انظر أيضا الأونكتاد، مجلس التجارة والتنمية، "تقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة"، مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(71)/2)، 20 أيلول/سبتمبر 2021، الفقرة 41.

(4) المرجع نفسه.

الشكل الأول

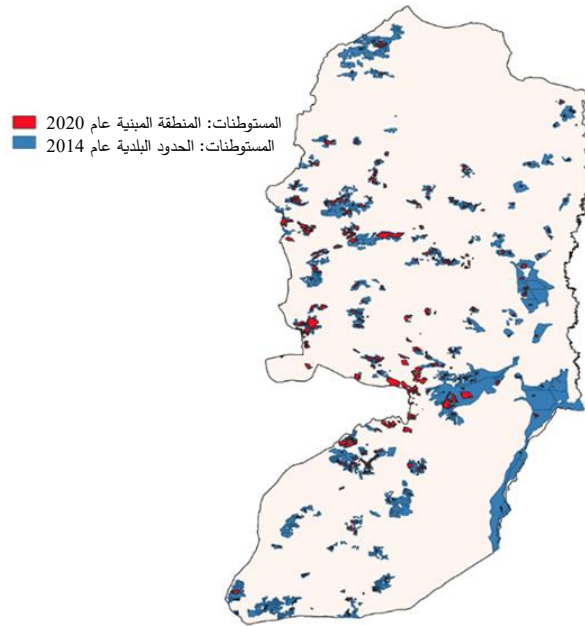
القيود المفروضة على التنقل (2018) والجدار (2017-2018)



المصدر: الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة.

الشكل الثاني

المستوطنات الإسرائيلية: المناطق المبنية (2020) والحدود البلدية (2014)



المصدر: الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة.

13 - ومن خلال المستوطنات وعن طريق تأييد ودعم الأنشطة السكنية والزراعية ذات الصلة، تقوم السلطة القائمة بالاحتلال بالاستيلاء على الموارد الطبيعية الفلسطينية، بما في ذلك المياه، مع الحد من قدرة المزارعين الفلسطينيين على حفر الآبار والحصول على المياه التي يحتاجون إليها⁽⁵⁾.

14 - فالمستوطنات تستحدث هيكلًا للتجريد من الملكية، وتحدد الأراضي والطرق التي لا يمكن للفلسطينيين استخدامها، ومسار الجدار ومواقع نقاط التفتيش، وتقيد أيضا حركة الشعب الفلسطيني، بما يشمل العمال والبضائع. ولا يتمتع الفلسطينيون والمستوطنون بحقوق متساوية في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، كما تشهد على ذلك، في جملة أمور، القوانين المختلفة وعدم المساواة في الوصول إلى عوامل الإنتاج والأراضي والطرق والهياكل الأساسية والموارد المائية والخدمات الأساسية⁽⁶⁾.

15 - ويجري أيضا إنشاء "بؤر استيطانية" في الضفة الغربية المحتلة. ففي النصف الأول من عام 2021، كان هناك 150 بؤرة استيطانية، معظمها مخصص للإنتاج الزراعي والحيواني. وتعتبر البؤر الاستيطانية غير قانونية حتى بموجب القانون الإسرائيلي، ولكن بعضها يتلقى الدعم العام والحكومي بوسائل

(5) Marco Allegra and Erez Maggor, "The metropolitanization of Israel's settlement policy: the colonization of the West Bank as a strategy of spatial restructuring", *Political Geography*, vol. 92. No. 2 (January 2022), 102513.

(6) الأمم المتحدة، لجنة القضاء على التمييز العنصري، "الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من السابع عشر إلى التاسع عشر لإسرائيل" (CERD/C/ISR/CO/17-19)، 27 كانون الثاني/يناير 2020.

عديدة مباشرة وغير مباشرة⁽⁷⁾. وغالبا ما تُدمج في شبكات البنية التحتية التي تخدم المستوطنات مما يتيح لها الحصول على جملة من الخدمات الحيوية من بينها المياه والكهرباء. ويمكن للمستوطنين في بعض البؤر الاستيطانية الحصول على الرهون العقارية والنفاذ إلى الطرق، وفي بعض الحالات، الالتحاق بالمدارس وغيرها من المرافق. وحالما يتم إنشاء البؤر الاستيطانية، من الشائع أن تقوم السلطة القائمة بالاحتلال بتسوية وضع بعضها القانوني بأثر رجعي وتدمجها ضمن المستوطنات الرسمية. وفي عام 2020، وضعت خطط تتيح إدراج أربع بؤر استيطانية بأثر رجعي باعتبارها "أحياء" ضمن مستوطنات قائمة⁽⁸⁾.

16 - وثمة عامل آخر يضر باقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة هو قيام إسرائيل بإقامة "الحاجز" في الضفة الغربية، الذي بدأت أشغال بنائه في عام 2002. ويعبر الجدار في عمق الأراضي الفلسطينية: فنسبة 85 في المائة من الجدار ستقام على أرض فلسطينية وليس على طول حدود ما قبل عام 1967 المعترف بها دوليا (الخط الأخضر). ونتيجة لذلك، سيكون طول الجدار عند الانتهاء من بنائه، 712 كم، أو أكثر من ضعف طول الخط الأخضر (320 كم). وتبعاً لذلك، فإن نسبة 9,4 في المائة من مساحة الضفة الغربية (527 كم²)، بما فيها القدس الشرقية، تقع الآن في "منطقة التماس"، بين الجدار والخط الأخضر (الشكل الأول)، مما ينجم عنه أثر سلبي كبير على النشاط الاقتصادي داخل المنطقة⁽⁹⁾.

17 - وحددت محكمة العدل الدولية الموقف القانوني بشأن الجدار عقب طلب الجمعية العامة فتوى بشأنه. وخلصت محكمة العدل الدولية إلى أن تشييد السلطة القائمة بالاحتلال للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به يتعارضان مع القانون الدولي⁽¹⁰⁾. وتشكل الخسارة التي لحقت بالصناعة والزراعة الفلسطينيين نتيجة لهذا الاستيلاء على الأراضي التكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال.

18 - وتلحق المستوطنات والبؤر الاستيطانية والجدار في الضفة الغربية المحتلة بالشعب الفلسطيني تكلفة اقتصادية باهظة، وتجرده من حقه غير القابل للتصرف في التنمية، وترسخ الاحتلال، وتعرقل التوصل إلى حل ذي مغزى ومستدام يقوم على إقامة دولتين.

19 - ويجبر النقص في الوظائف في الاقتصاد المحلي المقيد عددا كبيرا من العمال الفلسطينيين على البحث عن عمل في إسرائيل والمستوطنات في الأرض المحتلة. وتسارع نسق هذا الاعتماد على التوظيف في الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة. وباستثناء نسبة مئوية صغيرة من العاملين في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والصحة، يعمل معظم الفلسطينيين كعمال غير مهرة في قطاعات شتى، من قبيل البناء والزراعة. وبحلول أوائل عام 2022، وصل عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى 153 000 عامل، أو خمس القوة العاملة من سكان الضفة الغربية. وتولد العمالة في إسرائيل والمستوطنات

(7) Peace Now, "From de jure to de facto annexation: 2020 settlement construction report", March 2021

متاح في الموقع التالي: <https://peacenow.org.il/en/settlement-construction-report-2020>

(8) المرجع نفسه.

(9) مركز بتسيلم، "جدار الفصل"، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. متاح في الموقع التالي:

www.btselem.org/Arabic/separation_barrier

(10) فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة *Legal Consequence of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory opinion, I.C.J. Reports 2004, p. 136, para. 163*

- دخلا كبيرا لعمال الضفة الغربية الذين يكسبون ما يقرب من 3 بلايين دولار سنويا، أي حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، وبالتالي يدعمون الطلب الكلي في جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني⁽¹¹⁾.
- 20 - بيد أن الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات يفكرون إلى الحماية الاجتماعية ويتعرضون للاستغلال، بموجب نظام التصاريح، من قبل الوسطاء وأرباب العمل الذين يمارسون نفوذا لا موجب له عليهم⁽¹²⁾.
- 21 - وتشير بحوث تجريبية إلى أن للعمالة في إسرائيل والمستوطنات آثار سلبية متنوعة على نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني⁽¹³⁾. فهي تقوض القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني من خلال تثبيط حوافز الاستثمار في رأس المال البشري، وتخفيض توفر المهارات في بعض القطاعات، وترفع الأجور المحلية دون تحقيق ما يقابل هذه الزيادة في الأجور من نمو في الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، فإن العمالة غير قابلة للتنبؤ بها ومحفوفة بالمخاطر وتتأثر جدا بالأزمات السياسية والأمنية. فلا يمكن أن تحل محل تجديد سوق العمل الفلسطيني عن طريق رفع جميع القيود الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ثالثا - التقديرات السابقة للأثر الاقتصادي المترتب على الاحتلال

- 22 - أصدر الأونكتاد، بالإضافة إلى التقارير التي أعدها بهدف تقديمها إلى الجمعية العامة، سلسلة من الدراسات عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وتغطي تلك الدراسات طائفة واسعة من المسائل، من بينها أثر الاحتلال على حق الإنسان للشعب الفلسطيني في التنمية، والتكلفة الاقتصادية لإمكانات النفط والغاز الطبيعي غير المحققة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى إسرائيل. وفيما يلي لمحة موجزة عن بعض التقييمات الكمية لتكلفة الاحتلال.
- 23 - فقد قام الأونكتاد (2021) بتقييم التكلفة المرتبطة بالصدمة الكبرى التي لحقت باقتصاد الضفة الغربية المحتلة نتيجة لسياسة فرض القيود والإغلاق التي نفذتها السلطة القائمة بالاحتلال في أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000. وتقدر الدراسة أنه لو كانت هذه القيود أقل صرامة، لكان الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، في المتوسط، أعلى بنسبة 35 في المائة من مستواه الفعلي، مما يؤدي إلى زيادة تراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بقيمة 58 بليون دولار (بالدولار الثابت لعام 2015) بين عامي 2000 و 2019، أي ما يعادل 4,5 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية في عام 2019 أو 3,5 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2019. ولولا هذه القيود، لكان معدل الفقر في الضفة الغربية في عام 2004 في حدود 11,7 في المائة، أي ثلث المعدل الفعلي البالغ 35,4 في المائة⁽¹⁴⁾.

(11) World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, May 2022

(12) International Labour Organization, *The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories* (Geneva, International Labour Office, 2020).

(13) Johanes Agbahey, Khalid Siddig and Harald Grethe, "Access to Israeli labour markets: effects on the West Bank economy", 2016.

(14) الأونكتاد، "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: توقف التنمية والفقر في الضفة الغربية" (UNCTAD/GDS/APP/2021/2 و Corr.1)، كانون الأول/ديسمبر 2021.

24 - وأجرى الأونكتاد (2020) تقييماً لما أحدثته الحصار المتواصل والقيود التي فرضتها إسرائيل على الاقتصاد والتنقل من أثر على الفقر والظروف الاجتماعية والاقتصادية في غزة. وقدّر التكلفة الاقتصادية التراكمية لهذه العوامل والعمليات العسكرية بمبلغ 16,7 بليون دولار (بدولار الولايات المتحدة الثابت لعام 2015)، أي ما يعادل ستة أضعاف قيمة الناتج المحلي الإجمالي لغزة، أو نسبة 107 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، كان من الممكن أن يبلغ معدل الفقر في غزة نسبة 15 في المائة في عام 2017 بدلا من المعدل الفعلي البالغ 56 في المائة⁽¹⁵⁾.

25 - ودرس الأونكتاد (2019) التكلفة الاقتصادية لإمكانات النفط والغاز الطبيعي غير المحققة في غزة والمنطقة جيم؛ بالإشارة إلى حقل مجد للنفط والغاز الطبيعي الواقع داخل الضفة الغربية المحتلة في المنطقة جيم والذي تستغله إسرائيل. وتقدر احتياطياته بنحو 1,525 بليون برميل من النفط، بالإضافة إلى بعض الغاز الطبيعي. وتتراوح إمكانات حقل مجد بين 375 و 534 برميلا يوميا⁽¹⁶⁾.

26 - وقام الأونكتاد (2019) بتقييم تسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى خزينة السلطة القائمة بالاحتلال. وينشأ معظم التسرب من الضفة الغربية المحتلة وتوجد جذوره في العلاقة الاقتصادية غير المتكافئة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على النحو المنصوص عليه في بروتوكول العلاقات الاقتصادية (بروتوكول باريس)⁽¹⁷⁾. وقدرت الدراسة الخسائر المالية الفلسطينية في عام 2015 بمبلغ 1,7 بليون دولار، أو نسبة 13,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، قدر مجموع التسرب والخسائر المالية التراكمية خلال الفترة بين عامي 2000 و 2017 بمبلغ 5,6 بلايين دولار، أي ما يعادل نسبة 39 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2017. وإضافة الفائدة التراكمية على التسرب المالي لنفس الفترة (بليون دولار) ترفع المجموع التراكمي إلى 6,6 بلايين دولار.

27 - وأطالت القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين الفترة التي يستغرقها السفر بين جميع المراكز السكانية الرئيسية الفلسطينية بمتوسط قدره 51 في المائة، والتكلفة الاقتصادية التراكمية للوقت الذي يستغرقه السفر الأطول كبيرة جدا. فعلى سبيل المثال، قبل بناء الجدار، كان الفلسطينيون يسافرون من رام الله إلى الخليل، عبر القدس الشرقية، سالكين طريقا طوله 50 كيلومترا. وأدت القيود إلى إطالة مسافة الطريق إلى 80 كيلومترا، مما أدى بإضافة نقاط التفتيش إلى مضاعفة متوسط الوقت الذي يستغرقه السفر من 55 دقيقة إلى 107 دقائق. ويُقدر أن التأخير في تنقل القوى العاملة الفلسطينية الناجم عن مسافة الطرق الأطول والقيود الإجرائية قد كلف الاقتصاد مبلغا قدره 274 مليون دولار سنويا، أو نسبة 1,7 في المائة من الناتج

(15) الأونكتاد، "التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إفقار غزة تحت الحصار"، (UNCTAD/GDS/APP/2020/1)، كانون الأول/ديسمبر 2020.

(16) الأونكتاد، "التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إمكانات النفط والغاز الطبيعي التي لم تتحقق"، (UNCTAD/GDS/APP/2019/1)، 2019.

(17) الأونكتاد، "التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: تكاليف مالية تراكمية"، (UNCTAD/GDS/APP/2019/2)، 2019.

المحلي الإجمالي في عام 2018. والتكاليف البيئية للسفر لفترة أطول وتأخر المركبات عند البوابات ونقاط التفتيش واضحة بذاتها⁽¹⁸⁾.

28 - وقام البنك الدولي (2013) بتقييم الأثر المترتب على عمليات الإغلاق في الضفة الغربية المحتلة فخلص إلى أنها تقلل على نحو كبير من احتمال التوظيف وتخفض الأجور بالساعة وعدد أيام العمل، وتزيد في الوقت نفسه عدد ساعات العمل في اليوم. ويعزى جزء كبير من هذا الأثر إلى انخفاض ربحية الشركات والطلب على العمالة. وتكلف نقاط التفتيش وحدها اقتصاد الضفة الغربية نسبة لا تقل عن 6 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وعلاوة على ذلك، فإن وضع نقطة تفتيش واحدة على بعد دقيقة واحدة من بلدة معينة يقلل من احتمال حصول سكانها على فرصة عمل بنسبة 0,41 نقطة مئوية، والأجر بالساعة بنسبة 6,3 نقطة مئوية، وأيام العمل بنسبة 2,6 نقطة مئوية⁽¹⁹⁾.

29 - وخلص البنك الدولي (2018) إلى أن رفع العقبات على الطرق بما يكفي لتحسين الوصول إلى الأسواق بنسبة 10 في المائة من شأنه أن يزيد الناتج المحلي في الضفة الغربية المحتلة بنسبة 0,6 في المائة. وعلاوة على ذلك، وفي غياب حواجز الطرق، يمكن أن يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة تصل إلى 6,1 في المائة فوق المستوى الملحوظ⁽²⁰⁾؛ ومن شأن بعض التخفيف من القيود الأخرى التي تفرضها إسرائيل، أن يؤدي، بحلول عام 2025، إلى زيادة معدل نمو الاقتصاد ثلاثة أضعاف في الأرض الفلسطينية المحتلة⁽²¹⁾.

30 - وقدر البنك الدولي (2013) أن القيود المفروضة على المنتجين الفلسطينيين لو ألغيت لوصلت مكاسب الإنتاج الإضافية المحتملة وحدها إلى مبلغ لا يقل عن 2,2 بليون دولار سنوياً على الأقل، أو نسبة 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2011⁽²²⁾.

(18) Applied Research Institute-Jerusalem, "Assessing the impacts of Israeli movement restrictions on the mobility of people and goods in the West Bank", 2019 www.arij.org/wp-content/uploads/2021/08/mobility_2019.pdf

(19) Massimiliano Cali and Sami H. Miaari, "The labor market impact of mobility restrictions: evidence from the West Bank", *World Bank Policy Research Working Paper*, No. 6457 (Washington, D.C., World Bank, May 2013).

(20) Roy van der Weide and others, "Obstacles on the road to Palestinian economic growth", *World Bank Policy Research Working Paper*, No. 8385 (Washington, D.C., World Bank, March 2018).

(21) World Bank, *Unlocking the Trade Potential of the Palestinian Economy: Immediate Measures and a Long Term Vision to Improve Palestinian Trade and Economic Outcomes*. Report No. ACS22471 (Washington, D.C., 2017). متاح في الموقع التالي: <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29057?locale-attribute=fr>

(22) Orhan Niksic, Nur Nasser Eddin and Massimiliano Cali, *Area C and the Future of the Palestinian Economy*, (Washington, D.C., World Bank, 2014).

رابعاً - المنهجية: الضياء الليلي والنشاط الاقتصادي

ألف - الضياء الليلي في التحليل الاقتصادي

- 31 - الضياء الليلي هو مقياس للأضواء الليلية المرئية على الأرض التي تلتقطها السواتل من الفضاء الخارجي. وللضياء الليلي إمكانات كبيرة في مجال التحليل الاقتصادي لأنه يعكس الأنشطة الاقتصادية البشرية. ونتيجة لذلك، تزايد استخدام الضياء الليلي مؤخراً لتقدير الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تكون فيها البيانات الاقتصادية ضعيفة وفي المناطق والمناطق دون الإقليمية التي لا توجد فيها مثل هذه البيانات.
- 32 - وفي هذا التقرير، يتم الحصول على مقياس الضياء الليلي في منطقة معينة على الأرض عن طريق متوسط قيم الضياء الليلي على مستوى البكسل ضمن تلك المنطقة⁽²³⁾. وحدة القياس هي شدة الضوء التي تساوي عدد النانوات لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان ($\text{nWcm}^{-2}\text{sr}^{-1}$). فبالنسبة إلى منطقة معينة، عادة ما يقدم الضياء الليلي كمتوسط على مدى فترة معينة: هي شهر أو ثلاثة أشهر أو سنة. ومصدر بيانات الضياء الليلي المستخدمة في التحليل التالي هو الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا)⁽²⁴⁾.
- 33 - وقد حاز استخدام الضياء الليلي كوسيلة لاستبيان النشاط الاقتصادي قصب السبق في ورقة رائدة نشرها عام 2012 هندرسون (Henderson) وستوريغارد (Storeygard) وويل (Weil)⁽²⁵⁾. وقد استحدث واضعو الدراسة إطاراً إحصائياً لاستخدام البيانات الساتلية بشأن الضياء الليلي لتعزيز مقياس الدخل الرسمي، ولا سيما في البلدان ذات حسابات الدخل القومي الضعيفة. وصدرت عقب هذه الدراسة العديد من الدراسات الأخرى التي تهدف إلى قياس مدى العلاقة بين الضياء الليلي والنشاط الاقتصادي⁽²⁶⁾. واستخدم الضياء الليلي أيضاً للتنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي أو معدلات النمو باستخدام مرونة الناتج المحلي

(23) تتألف صور الضياء الليلي الساتلية من وحدات بكسل منظمة في صفوف وأعمدة. وتحدد الدقة المكانية للمستشعر حجم بكسل معين. ويخزن كل بكسل قيمة الضياء الليلي وله موقع جغرافي.

(24) تم الحصول على بيانات الضياء الليلي السنوية من نواتج الرخام الأسود السنوية للإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) (VNP46/VJ146). وقامت ناسا بتوليد هذا الناتج استناداً إلى تطبيق حديث للبيانات المستقاة من مستشعر نطاق النهار/الليل لمجموعة المطياف المصور للأشعة دون الحمراء والمرئية. وتتسم بيانات الضياء الليلي السنوية للرخام الأسود بدقة مكانية تبلغ 15 ثانية قوسية وهي متاحة من كانون الثاني/يناير 2012 إلى الوقت الحاضر. ولا تتأثر البيانات بالسحب وتُصحح مما يعتورها من تأثيرات الغلاف الجوي والتضاريس والنباتات والتلوج وضوء القمر والضوء الشارد. وللإطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر الموقع التالي: <https://blackmarble.gsfc.nasa.gov>.

(25) J. Vernon Henderson, Adam Storeygard and David N. Weil, "Measuring economic growth from outer space", *American Economic Review*, vol. 102, No. 2 (April 2012), pp. 994–1028. واستشهد بهذه الدراسة الرائدة خلال السنوات العشر منذ نشرها في أكثر من 880 ورقة أكاديمية.

(26) على سبيل المثال، قام بينكوفسكي (Pinkovskiy) وسالاي مارتين (Sala-i-Martin) (2016) بتقييم الجودة النسبية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والمسح يعني مقارنتها بالضياء الليلي؛ ودرس ستوريغارد (2016) دور تكاليف النقل في المدن التي استخدم فيها الضياء الليلي كوسيلة لاستبانة النشاط الاقتصادي؛ واستخدم كل من أليسينا (Alesina) وميكالوبولوس (Michalopoulos) وبابايوانو (Papaioannou) (2016) الضياء الليلي لدراسة عدم المساواة العرقية؛ ودرس هندرسون وآخرون (2016) التوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي الذي يستبان بالضياء الليلي.

الإجمالي فيما يتعلق بالضياء الليلي⁽²⁷⁾. وفي السنوات الأخيرة، نشر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي العديد من الدراسات التي تستخدم بيانات الضياء الليلي كوسيلة لاستبانة النشاط الاقتصادي⁽²⁸⁾،⁽²⁹⁾.

34 - وبين ليفن (Levin) وآخرون (2020) أن الميزة الأساسية للضياء الليلي على الإحصاءات الرسمية هي أن هذا الضياء الليلي يتيح للمرء تقدير الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الوحدات الجغرافية المقسمة خاصة عندما لا توجد بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي أو تكون ذات نوعية متدنية⁽³⁰⁾. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة للأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك التحليل المقدم في هذا التقرير، لأن الضياء الليلي يتيح تقدير الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة جيم والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في أماكن أخرى في الضفة الغربية المحتلة كل على حدة، وكذلك تصنيف الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بعد استبعاد قيمة الناتج المحلي الإجمالي المنتج في القدس الشرقية المحتلة وفي المستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية.

باء - اتجاهات الضياء الليلي في الضفة الغربية: المستوطنات والمناطق ألف وباء وجيم

35 - خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و 2020، أظهر المتوسط السنوي للضياء الليلي اتجاهات تصاعديا ملحوظا في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة بأكملها، لكنه كان أعلى بكثير في المستوطنات مقارنة ببقية الضفة الغربية (الشكل الثالث). وبلغ متوسط الضياء الليلي السنوي في القدس الشرقية المحتلة وفي المستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية حوالي 16 نانو لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان ونزع إلى الارتفاع من عام 2012 إلى عام 2020. وباستثناء القدس الشرقية، كان متوسط الضياء الليلي السنوي في المستوطنات أقل قليلا ولكنه ظل مرتفعا نسبيا عند أعلى من 10,4 نانوات لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان. وعلاوة على ذلك، كان الضياء الليلي لتلك المستوطنات وحدها حوالي ضعف نظيره في الضفة الغربية بأكملها (باستثناء القدس الشرقية)، حيث كان متوسط الضياء الليلي السنوي حوالي 5,2 نانوات لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان. وتدل هذه الاختلافات الكبيرة على وجود تفاوتات اقتصادية كبيرة بين المستوطنات الإسرائيلية والمناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية.

36 - وعلاوة على ذلك، تشير البيانات إلى وجود تفاوتات كبيرة بين المناطق ألف وباء وجيم من حيث النمو ومستويات الضياء الليلي بين عامي 2012 و 2020 (الشكل الرابع). وتوضح اللوحة اليمنى من الشكل الرابع أنه بين عامي 2012 و 2020 فيما يتصل بالمنطقة جيم بأكملها (بما في ذلك المستوطنات)، سجل الضياء الليلي نموا من 4,8 إلى 5,9 نانوات لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان. وهذا المستوى من نمو

(27) تقيس المرونة النسبة المئوية للتغير في الضياء الليلي عندما يتغير الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نقطة مئوية واحدة، أو العكس بالعكس.

(28) Yingyao Hu and Jiaxiong Yao, "Illuminating economic growth", *IMF Working Paper*, No. 19/77 (2019) و Mark Roberts, "Tracking economic Activity in response to the COVID-19 crisis using nighttime lights: the case of Morocco", *World Bank Policy Research Working Paper*, No. 9538 (February 2021).

(29) خلص هو (Hu) وياو (Yao) (2019)، إلى أن بيانات الضياء الليلي هي الأكثر فائدة لقياس المستويات الاقتصادية للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل حيث تتسم عادة البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التقليدية بعدم الدقة.

(30) Noam Levin and others, "Remote sensing of night lights: a review and an outlook for the future", *Remote Sensing of Environment*, vol. 237 (February 2020), 111443.

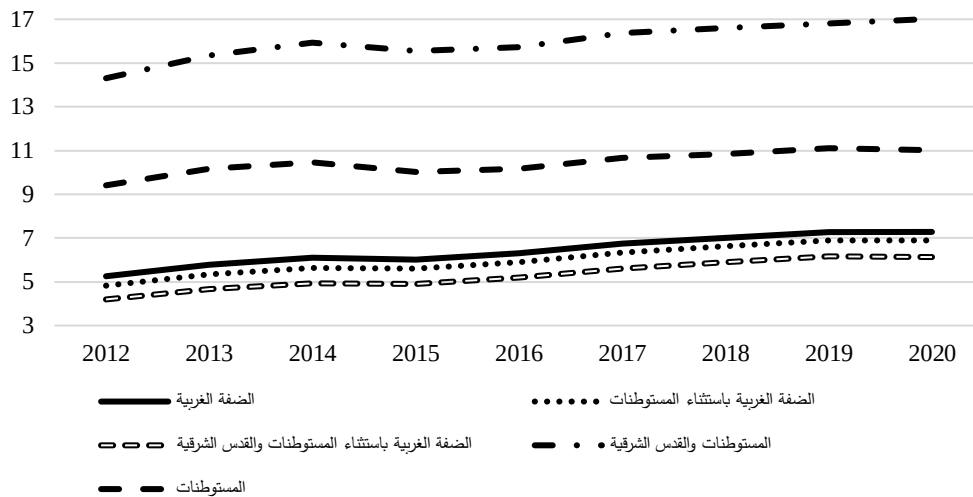
الضياء الليلي أشد كثافة بكثير مقارنة بالمنطقة جيم عندما تُستثنى المستوطنات. وفي الحالة الأخيرة، نما متوسط الضياء الليلي السنوي من 3,5 إلى 4,5 نانوات لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان.

37 - وارتفع مستوى الضياء الليلي خلال الفترة بين عامي 2012 و 2020 في جميع مناطق الضفة الغربية الثلاث، ولكن المنطقة جيم سجلت أدنى مستوى وأقل نمو للضياء الليلي مقارنة بالمنطقتين ألف وباء، حيث سجلت المنطقة ألف أعلى متوسط ضياء ليلى سنوي (اللوحة اليسرى من الشكل الرابع). وتكون فجوة الضياء الليلي بين المنطقة جيم والمنطقتين ألف وباء أكبر إذا أُزيل الضياء الليلي المنبعث من المستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية من الضياء الليلي في المنطقة جيم.

38 - ويبين الشكل الخامس اتجاهات الضياء الليلي في المناطق الإدارية الثلاث في الضفة الغربية، حيث لم يُدرج الضياء الليلي المنبعث من القدس الشرقية المحتلة واستثنى الضياء الليلي المنبعث من المستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية المحتلة. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و 2020، كان متوسط الضياء الليلي السنوي في المنطقة جيم، باستثناء مستوطنات المنطقة ودون إدراج القدس الشرقية، أقل بنسبة 46 في المائة مما كان عليه في المنطقتين ألف وباء.

الشكل الثالث

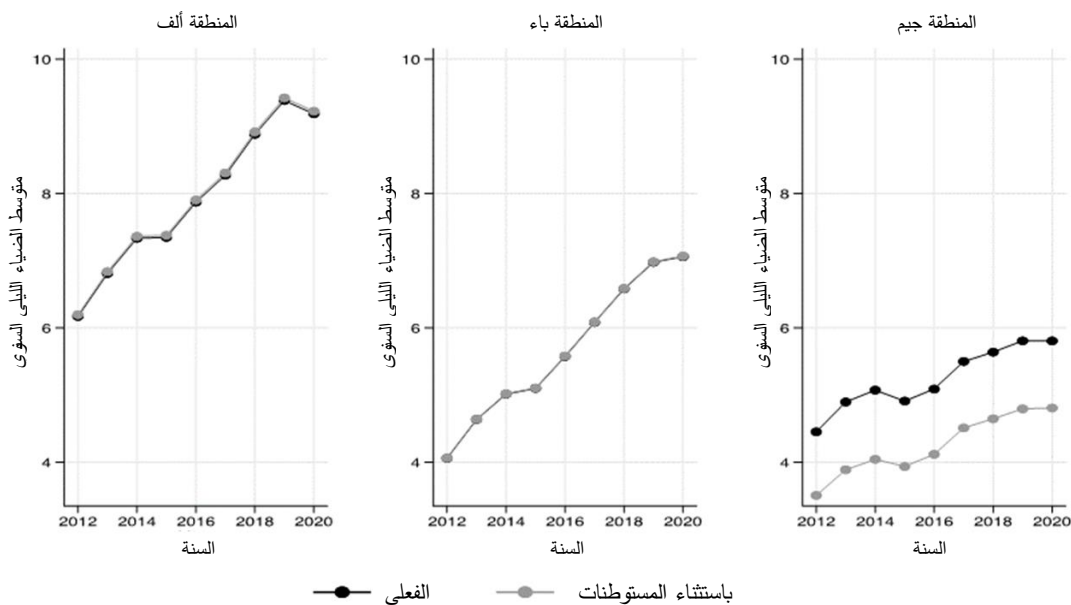
الاتجاهات في متوسط الضياء الليلي السنوي في أجزاء جغرافية مختلفة من الضفة الغربية المحتلة، 2012-2020 (نانو لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان)



المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات وكالة ناسا المتعلقة بالضياء الليلي التي تستخدم تقنية الرخام الأسود، وإلى مصادر أخرى.

الشكل الرابع

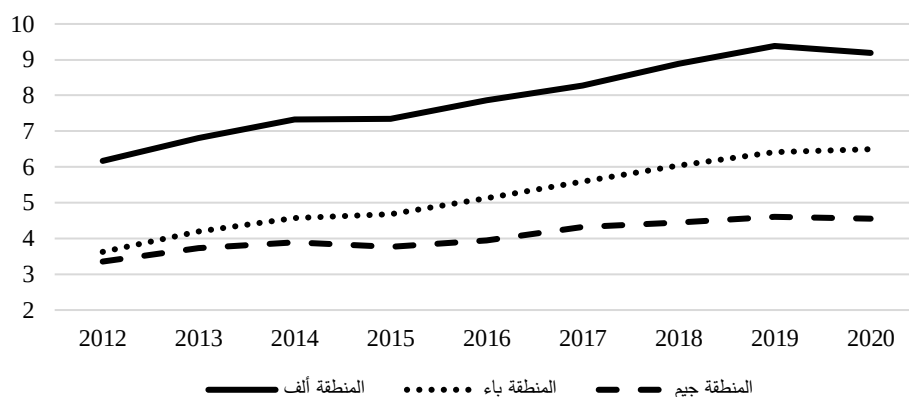
اتجاهات الضياء الليلي في المناطق ألف وباء وجيم، 2012-2020 (نانو لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان)



المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى بيانات وكالة ناسا المتعلقة بالضياء الليلي التي تستخدم تقنية الرخام الأسود، وإلى مصادر أخرى.
ملاحظة: يتداخل الخطان الخاصان بالمنطقتين ألف وباء تداخلا كاملا تقريبا.

الشكل الخامس

متوسط الضياء الليلي السنوي في الضفة الغربية المحتلة: المناطق ألف وباء وجيم (نانو لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان)

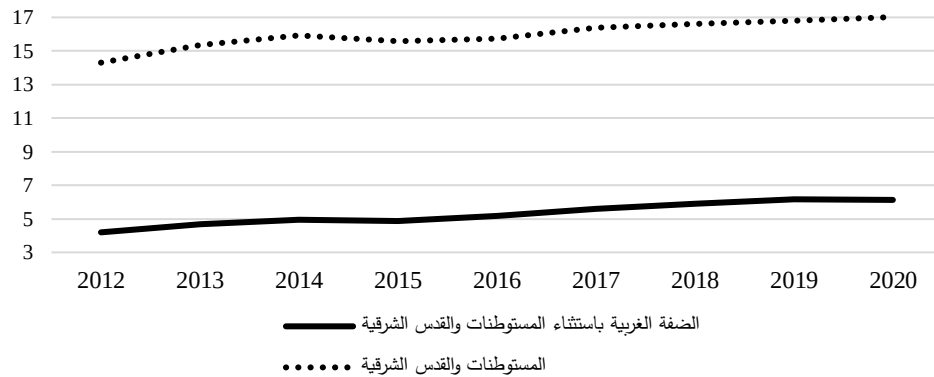


المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى بيانات وكالة ناسا المتعلقة بالضياء الليلي التي تستخدم تقنية الرخام الأسود، وإلى مصادر أخرى.

ملاحظة: يستثني الضياء الليلي في المنطقة جيم الأضواء المنبعثة من القدس الشرقية ومن المستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية.

الشكل السادس

متوسط الضياء الليلي السنوي في الضفة الغربية المحتلة، بما يشمل القدس الشرقية المحتلة والمستوطنات (نانو لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان)



المصدر: حسابات الأونكتاد استناداً إلى بيانات وكالة ناسا المتعلقة بالضياء الليلي التي تستخدم تقنية الرخام الأسود، وإلى مصادر أخرى.

39 - ويوجد فرق كبير بين متوسط الضياء الليلي السنوي في المنطقة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية (التي تتألف من الضفة الغربية المحتلة باستثناء القدس الشرقية المحتلة والمستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية) ومتوسط الضياء الليلي السنوي في المنطقة الخاضعة للسيطرة الكاملة لإسرائيل (المنطقة جيم، والقدس الشرقية المحتلة، وتلك المستوطنات الإسرائيلية).

40 - وعلى نحو ما هو مبين في الشكل السادس، فإن هذا الاختلاف شاسع، مما يعني وجود تفاوت كبير في مستويات النشاط الاقتصادي في القدس الشرقية المحتلة وفي المستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية مقارنة بالمناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2020، ارتفع متوسط الضياء الليلي السنوي في مناطق الضفة الغربية المحتلة التي كانت تحت السيطرة الجزئية للسلطة الوطنية الفلسطينية من 4,2 إلى 6,1 نانوات لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان. وفي الوقت نفسه، ارتفع متوسط الضياء الليلي السنوي في المنطقة التي تسيطر عليها السلطة القائمة بالاحتلال من 14,1 إلى 17 نانو لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان. وكان متوسط الضياء الليلي السنوي في مناطق الضفة الغربية المحتلة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية في حدود ثلث المتوسط السنوي في المناطق الخاضعة للسيطرة الكاملة لإسرائيل. وهذا يدل على أن النشاط الاقتصادي في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية أضعف بكثير مقارنة بالنشاط الاقتصادي في المناطق التي تسيطر عليها السلطة القائمة بالاحتلال.

خامساً - تكلفة الاحتلال وحجم اقتصاد المستوطنات في المنطقة جيم والقدس الشرقية المحتلة

41 - تشكل المنطقة جيم نسبة تقارب 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية المحتلة. وتمثل هذه المنطقة الجزء الوحيد المتصل جغرافياً من الضفة الغربية ولديها أكثر الأراضي خصوبة والموارد الطبيعية

الأكثر قيمة. وعلاوة على ذلك، فإن لديها حيزا جغرافيا تمس الحاجة إليه لتوسع فلسطين ديمغرافيا وتحقيق تنميتها الاقتصادية. وقد رسمت حدود المنطقة جيم حاليا لتشمل المستوطنات الإسرائيلية وعززت بنقاط الإغلاق والجدار. ويجرد التوسع المستمر للمستوطنات الفلسطينية من ملكية مساحات شاسعة من أراضي المنطقة جيم ويكبد الشعب الفلسطيني تكاليف اقتصادية وبشرية ضخمة.

- 42 - ويقدر هذا الفرع جزءا من هذه التكلفة الاقتصادية لاحتلال المنطقة جيم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني المحتمل فقده منذ نهاية فترة أوسلو الانتقالية (1994-1999) نتيجة لعدم القدرة على تنمية نسبة 30 في المائة من المنطقة جيم الواقعة خارج حدود المجالس الإقليمية للمستوطنات الإسرائيلية ودون إدراج القدس الشرقية بنفس المعدل الملاحظ في المنطقتين ألف وباء. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن التكلفة المحسوبة لا تقتصر تفكيك المستوطنات، أو وصول الفلسطينيين الكامل إلى المنطقة جيم، أو رفع أي قيود مفروضة على المنطقتين ألف وباء، وإنما تقتصر فقط أن مستوى القيود المفروضة على التنمية الفلسطينية في ما نسبته 30 في المائة من المنطقة جيم المعنية كان مماثلا لمستوى القيود التي تطبقها إسرائيل في المنطقتين ألف وباء. ولذلك فإن هذا الفرع لا يقدر سوى تكلفة القيود الإضافية المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقة جيم، بالإضافة إلى القيود المفروضة على المنطقتين ألف وباء.
- 43 - ويتبع هذا التقدير الجزئي تقدير للمساهمة التراكمية للمستوطنات في اقتصاد إسرائيل بين عامي 2000 و 2020 كنتيجة مباشرة للاحتلال والسيطرة على موارد المنطقة جيم والقدس الشرقية.

ألف - بعض جوانب التكلفة الاقتصادية لاحتلال المنطقة جيم

- 44 - يحاول الفرع خامسا - ألف الإجابة عن السؤال التالي: ماذا لو كانت نسبة 30 في المائة من المنطقة جيم من الضفة الغربية متاحة في عام 2000 للتوسع والتنمية الفلسطينيين بينما كانت تخضع للمستوى نفسه من القيود الاقتصادية المفروضة في المنطقتين ألف وباء، وهي قيود كبيرة ولكنها ليست صارمة مثل تلك المطبقة في المنطقة جيم؟ وبناء عليه، يقدم الفرع خامسا - ألف مؤشرات التكلفة الاقتصادية لاحتلال المنطقة جيم بتقدير المستوى المحتمل للناتج المحلي الإجمالي الذي لم يتحقق بسبب القيود الإضافية المفروضة على المنطقة جيم عقب نهاية الفترة الانتقالية في عام 1999، عندما كان من المتوقع أن تؤدي التسوية الدائمة للصراع إلى إنهاء احتلال الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وغزة.

- 45 - والإحصاءات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي المتعلقة بالأرض الفلسطينية المحتلة التي جمعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هي على الصعيد الوطني ولا تصنف إلا على مستويي الضفة الغربية وغزة. ومع ذلك، وكما ذكر آنفا، يمكن معالجة هذه المسألة باستخدام الضياء الليلي لتقدير النشاط الاقتصادي على مستويات مقيّمة إلى وحدات جغرافية أصغر.

- 46 - ويبين الشكل الخامس اتجاهات الضياء الليلي في المناطق الإدارية في الضفة الغربية حيث استُثني فيما يتعلق بالمنطقة جيم الضياء الليلي المنبعث من المستوطنات ولم يُدرج الضياء الليلي المنبعث من القدس الشرقية. وفي المتوسط، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و 2020، كان الضياء الليلي في هذا الجزء من المنطقة جيم أقل بنسبة 46 في المائة من الضياء الليلي في المنطقتين ألف وباء.

- 47 - ويقدر هذا القسم تكلفة القيود الإضافية المفروضة على المنطقة جيم باستخدام الضياء الليلي كوسيلة لاستبيان النشاط الاقتصادي وحساب مرونة الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بالضياء الليلي.

ولهذا الغرض، وضع سيناريو افتراضي يستند إلى فرضية متحفظة مفادها أنه لو كانت المنطقة جيم قد خضعت لنفس مستوى القيود المفروضة على المنطقتين ألف وباء لكانت التنمية الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة جيم مساوية لمستوى التنمية في المنطقتين ألف وباء. وتعني الفرضية ضمناً أن متوسط الضياء الليلي (لكل وحدة منطقة) في المنطقة جيم سيكون مساوياً لمعدل متوسط الضياء الليلي في المنطقة ألف ومتوسط الضياء الليلي في المنطقة باء خلال فترة المعاينة الممتدة بين عامي 2012 و 2020⁽³¹⁾.

48 - وبناء على ذلك، يطبق معدل متوسط الضياء الليلي للمنطقة ألف ومتوسط الضياء الليلي للمنطقة باء على المنطقة جيم، مع افتراض أن المستوى الفعلي لمتوسط الضياء الليلي في المنطقة جيم، خارج المستوطنات ودون إدراج القدس الشرقية، مستمد بالكامل من الأنشطة الفلسطينية. وكون مثل هذا الضياء الليلي يعكس أنشطة المستوطنين وغيرهم من الإسرائيليين هو أمر يشير إلى أن الفرضية ستتحو بالتكلفة المقدرة نحو الانخفاض. ومن شأن هذا الانحياز أن يعزز النزعة المحافظة على تقدير الخسائر الاقتصادية الناجمة عن القيود المفروضة على التنمية الفلسطينية في المنطقة جيم.

49 - ويُحسب المعدل المتوسط المرجح للضياء الليلي في المنطقة ألف والضياء الليلي في المنطقة باء والضياء الليلي في المنطقة جيم في الضفة الغربية المحتلة باستخدام الأحجام النسبية للمناطق ألف وباء وجيم كمعاملات ترجيح. ويقارن الشكل السابع المتوسط الفعلي للضياء الليلي في الضفة الغربية بالمتوسط المرجح المقابل للضياء الليلي الافتراضي الذي ينطوي عليه السيناريو الافتراضي. والفجوة بينهما مؤشر على الناتج المحلي الإجمالي غير المحقق. ويتبين أن الضياء الليلي السنوي الافتراضي هو، في المتوسط، أعلى بنسبة 28 في المائة من الضياء الليلي الفعلي في الضفة الغربية.

50 - ووفقاً للمنهجية التي طورها هندرسون وستوريغارد وويل (2012)، تُستخدم مرونة الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بالضياء الليلي لتقدير مكاسب الناتج المحلي الإجمالي المحتملة غير المحققة في السيناريو الافتراضي. ومن خلال استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي الفصلية وبيانات الدخل القومي الموحد، تقدر المرونة في الضفة الغربية المحتلة بـ 0,903. وهذا يعني أن زيادة بنسبة 1 في المائة في متوسط الضياء الليلي ترتبط بزيادة قدرها 0,903 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي⁽³²⁾.

51 - ويوفر تطبيق هذه المرونة على الفرق بين مستويات الضياء الليلي الفعلية والافتراضية تقديراً للناتج المحلي الإجمالي المحتمل المفقود الناجم عن القيود الإضافية المفروضة على الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية في المنطقة جيم. وتشير المنهجية إلى أنه لو كان النشاط الاقتصادي الفلسطيني عند نسبة 30 في المائة من المنطقة جيم قد خضع لنفس المستوى من القيود التي فرضتها السلطة القائمة بالاحتلال على المنطقتين ألف وباء، لكان حجم اقتصاد الضفة الغربية أكبر بنسبة 25,3 في المائة مما لوحظ.

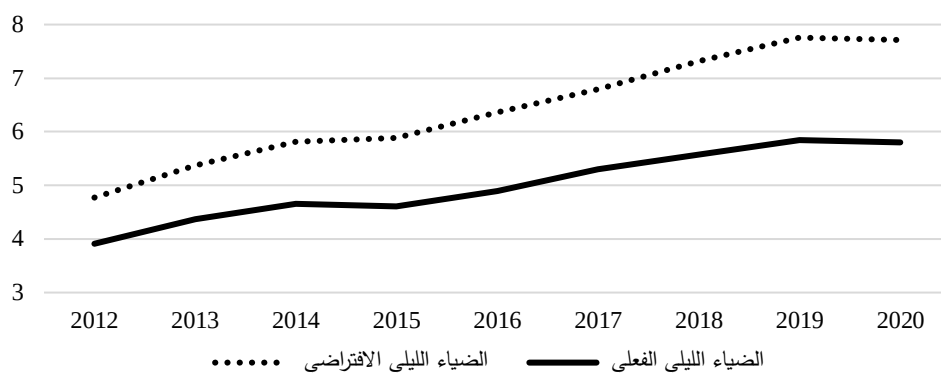
(31) تشكل المنطقتان ألف وباء أفضل أساس لمقارنة تحديد مستوى النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقة جيم لو سُمح للفلسطينيين بتنمية المنطقة جيم في ظل نفس المستوى من القيود. فبيانات الضياء الليلي الفعلية للمنطقتين ألف وباء مدفوعة بالنشاط الاقتصادي والكثافة السكانية، بالنظر إلى أنه يُسمح للفلسطينيين بتنمية تلك المناطق إلى حد ما، بينما المنطقة جيم محظورة إلى حد كبير. وهذا هو الغرض من إجراء التحليل.

(32) تحسب المرونة باستخدام المعادلة $X = Y(\beta) + C$ ، حيث X هي الضياء الليلي الفصلي، و Y هي الناتج المحلي الإجمالي الفصلي و β هي المرونة. وتعطي إعادة ترتيب المعادلة ومراعاة اللوغاريتم في كلا الجانبين النتيجة التالية: $\log(Y) = 1/\beta * \log(X) + \log(C)$. ولذلك، من المعادلة تساوي مرونة الناتج المحلي الإجمالي فيما يتعلق بالضياء الليلي $\beta/1$ ، أي $0,903 = 1,108/1$.

52 - وتبلغ الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين عامي 2000 و 2020 ما قدره 45 بليون دولار (بالدولار الثابت لعام 2015) أو 50 بليون دولار في عام 2020 (الشكل الثامن والجدول 1). وهذا يعادل حوالي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية المحتلة في عام 2020 وأكثر من الضعفين ونصف ضعف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في نفس العام.

الشكل السابع

تقديرات الضياء الليلي الفعلية والافتراضية في الضفة الغربية المحتلة، 2012-2020 (نانوات لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان)



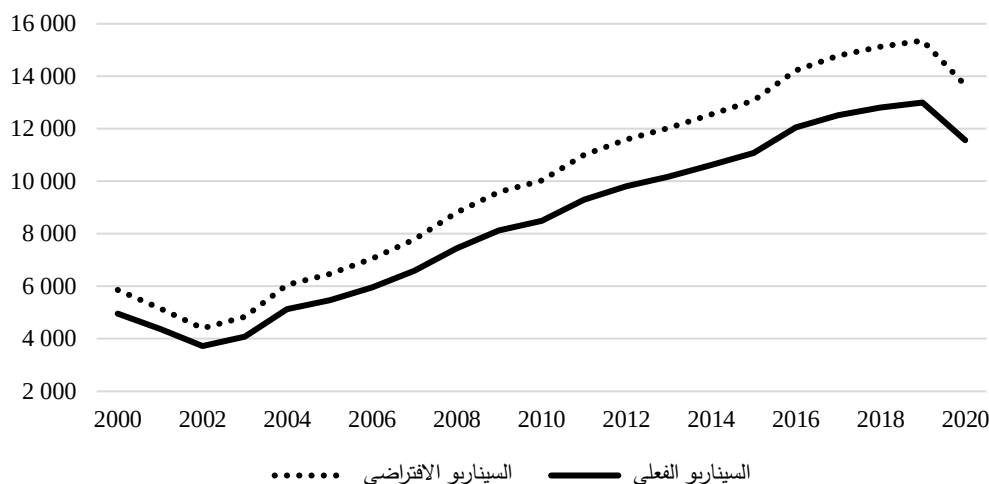
المصدر: حسابات الأونكتاد.

ملاحظة: يُستثنى الضياء الليلي المنبعث من المستوطنات في المنطقة جيم ولا يدرج الضياء الليلي المنبعث من القدس الشرقية.

الشكل الثامن

الناتج المحلي الإجمالي المقدر في الضفة الغربية المحتلة: السيناريو الفعلي والافتراضي، 2000-2020

(بملايين الدولارات الثابتة لعام 2015)



المصدر: حسابات الأونكتاد.

الجدول 1

النتائج المحلي الإجمالي للضفة الغربية: التقديرات الفعلية والافتراضية، 2000-2020

(بملايين الدولارات الثابتة لعام 2015)

السنة	النتائج المحلي الإجمالي الفعلي	النتائج المحلي الإجمالي الافتراضي الفرق
2000	4 958	6 214
2001	4 366	5 472
2002	3 725	4 668
2003	4 091	5 127
2004	5 129	6 428
2005	5 469	6 854
2006	5 962	7 472
2007	6 588	8 256
2008	7 451	9 339
2009	8 126	10 185
2010	8 496	10 648
2011	9 306	11 663
2012	9 810	12 295
2013	10 172	12 749
2014	10 610	13 298
2015	11 072	13 877
2016	12 046	15 098
2017	12 506	15 673
2018	12 797	16 039
2019	12 999	16 292
2020	11 564	14 494
المجموع	177 243	222 143
المجموع في عام 2020 بالدولار	49 910	44 899

المصدر: حسابات الأونكتاد.

باء - حجم اقتصاد المستوطنات في المنطقة جيم والقدس الشرقية المحتلة

53 - قِيم الفرع خامسا - ألف جزءا من تكلفة احتلال المنطقة جيم من حيث القيود الإضافية التي يفرضها الاحتلال خارج المستوطنات. ويقدم الفرع خامسا - باء بعض المؤشرات للتكلفة التي يفرضها وجود المستوطنات في المنطقة جيم، عن طريق تقييم مساهمتها في اقتصاد إسرائيل. ولهذا الغرض، يقدر هذا

الفرع الناتج المحلي الإجمالي الذي تولده السلطة القائمة بالاحتلال في تلك المستوطنات بين عامي 2000 و 2020 باستخدام الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية.

54 - وفي حين يواجه الفلسطينيون قيوداً شديدة مفروضة على تنمية المنطقة جيم أو الاستثمار فيها، فإن سياسة إسرائيل الطويلة الأجل لإنشاء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية المحتلة مستمرة على الرغم من اتخاذ الجمعية العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات. وبحلول أوائل عام 2021، أنشأت إسرائيل أكثر من 280 مستوطنة في الضفة الغربية أسكنت فيها عدداً من المواطنين يفوق 440 000 إسرائيلي باستثناء القدس الشرقية⁽³³⁾.

55 - وتقدم حكومة إسرائيل حوافز سخية للمستوطنين ورواد الأعمال، وبخاصة إتاحة الأراضي المسلوحة من الفلسطينيين بأقل الأسعار، وتخفيض رسوم الأراضي للمستثمرين، والمزايا الضريبية، واستحقاقات الإسكان، وإعانات الأعمال التجارية، وإعانات المناطق الصناعية، وإعانات العمالة⁽³⁴⁾. وفي بعض المناطق، تدفع الشركات ثلث معدل الضريبة المدفوع في أماكن أخرى في إسرائيل. ويقدم دعم سخي للتعاونيات الزراعية لاستيعاب المزارعين الجدد؛ وفي بعض المناطق، يعفى المزارعون من الضريبة المفروضة على توظيف العمال المهاجرين؛ ويتلقى المزارعون الجدد إعانات مالية تصل إلى 307 000 دولار، وتصل إلى 25 000 دولار لكل قطيع لرعي الماشية في حقول الرعي المشاعة⁽³⁵⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع حكومة إسرائيل المعلمين في التخصصات الرئيسية على الانتقال إلى مناطق ذات أولوية وطنية معينة من خلال منحهم زيادة في الأجور تصل إلى 70 في المائة لعدة سنوات. وقد أدت هذه الحوافز والمزايا إلى توسع كبير في المناطق الصناعية والاستثمار في الإنتاج الزراعي. وبحلول عام 2019، كان هناك 11 مجمعا صناعيا إسرائيليا في المنطقة جيم. وقد شجعت الحوافز المختلفة مئات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين على الانتقال إلى المستوطنات المدعومة في الضفة الغربية المحتلة حيث يحظون بمستويات معيشة أعلى من تلك السائدة في إسرائيل⁽³⁶⁾.

56 - ونتيجة لتوسع النشاط الاقتصادي في مستوطنات المنطقة جيم، فإن متوسط الضياء الليلي السنوي المنبعث من القدس الشرقية المحتلة ومن المستوطنات في المنطقة جيم هو ضعف متوسط الضياء الليلي المنبعث من إسرائيل (الشكل التاسع)، مما يشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المتولد في القدس الشرقية وفي مستوطنات الضفة الغربية أعلى من نظيره في إسرائيل.

57 - ولذلك فمن الممكن استخدام نسبة السكان في القدس الشرقية والمستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية إلى مجموع السكان الإسرائيليين، على نحو ما أفادت به إسرائيل، لتقدير الحد الأدنى للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي، على نحو ما أفادت به إسرائيل أيضاً، تقديراً متحفظاً، وهو تقدير يمكن أن يعزى إلى القدس الشرقية المحتلة والمستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية المحتلة. ويمكن القيام بذلك بافتراض أن المساهمة النسبية للسكان في الناتج المحلي الإجمالي في كلتا المنطقتين هي نفسها. وعلى

(33) مركز بتسيلم، "هذه لنا وهذه أيضاً لنا: سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية" (2021). متاح في الموقع التالي: www.btselem.org/Arabic/publications/202103_this_is_ours_and_this_too

(34) الأونكتاد، "تقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة" (TD/B/EX(71)/2)، أيلول/سبتمبر 2021، الفقرة 40.

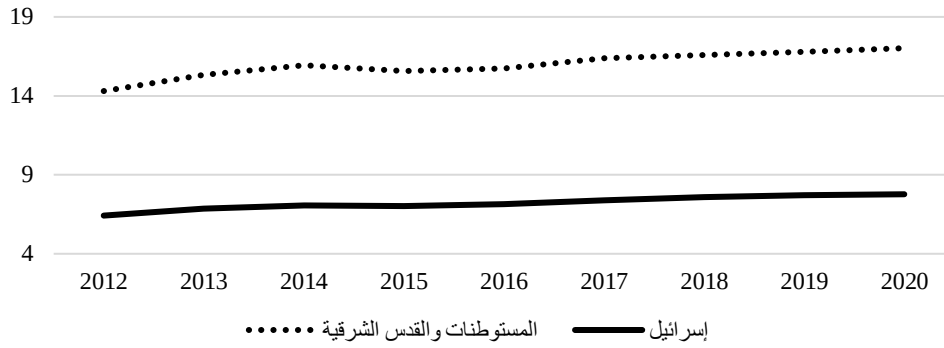
(35) مركز بتسيلم، "هذه لنا وهذه أيضاً لنا: سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية" (2021).

(36) المرجع نفسه.

الرغم من أن هذا قد يقلل من شأن الناتج المحلي الإجمالي المتولد في القدس الشرقية وفي تلك المستوطنات، فإنه يوفر مؤشرا مفيدا لتقييم البعد الاقتصادي للاحتلال والمشروع الاستيطاني.

الشكل التاسع

متوسط الضياء الليلي السنوي في القدس الشرقية، وفي المستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية، وفي إسرائيل (نانوات لكل سنتيمتر مربع لكل ستيراديان)



المصدر: حسابات الأونكتاد استنادا إلى بيانات وكالة ناسا المتعلقة بالضياء الليلي التي تستخدم تقنية الرخام الأسود.

الجدول 2

تقديرات الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان: إسرائيل والمستوطنات^(أ) والقدس الشرقية، 2000-2020

(ببلايين الدولارات الثابتة لعام 2015)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإسرائيل	عدد سكان إسرائيل ^(ب)	سكان القدس الشرقية والمستوطنات (النسبة المئوية من المجموع)	الناتج المحلي الإجمالي للقدس الشرقية والمستوطنات
2000	180,80	6 289 000	11,0	19,8
2001	180,98	6 439 000	11,0	19,9
2002	180,63	6 570 000	11,0	19,9
2003	182,70	6 689 700	11,1	20,3
2004	191,68	6 809 000	11,2	21,4
2005	199,65	6 930 100	11,2	22,4
2006	211,19	7 053 700	11,3	24,0
2007	224,07	7 180 100	11,5	25,7
2008	231,82	7 308 800	11,6	26,9
2009	234,47	7 485 600	11,5	26,9
2010	247,80	7 623 600	11,6	28,7
2011	261,54	7 765 800	11,7	30,5
2012	268,92	7 910 500	11,8	31,8

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإسرائيل	عدد سكان إسرائيل (بـ)	سكان القدس الشرقية والمستوطنات (النسبة المئوية من المجموع)	الناتج المحلي الإجمالي والقدس الشرقية والمستوطنات
2013	281,77	8 059 500	11,9	33,6
2014	293,39	8 215 700	11,9	34,8
2015	300,08	8 380 100	12,0	36,0
2016	313,47	8 546 000	12,1	37,8
2017	327,19	8 713 300	12,1	39,7
2018	340,22	8 882 800	12,2	41,5
2019	353,06	9 054 000	12,3	43,4
2020	345,46	9 216 900	12,4	42,9
المجموع				
المجموع في عام 2020 بالدولار				
851,7				

المصادر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما يتعلق بعدد السكان في القدس الشرقية؛ ومركز بتسيلم فيما يتعلق بعدد السكان في المستوطنات.

(أ) عدد سكان القدس الشرقية والمستوطنات في الضفة الغربية بما يشمل مستوطنات القدس الشرقية.

(ب) يشمل عدد سكان القدس الشرقية والمستوطنات في باقي الضفة الغربية.

58 - ويبين الجدول 2 أنه خلال الفترة بين عامي 2000 و 2020، ارتفع عدد السكان في إسرائيل، وفي القدس الشرقية المحتلة، وفي المستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية المحتلة، إذا جمعت معاً، من 6,3 ملايين نسمة إلى 9,2 ملايين نسمة، وارتفعت حصة أولئك السكان الذين يعيشون في القدس الشرقية والمستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية من نسبة 11 في المائة في عام 2000 إلى نسبة 12,4 في المائة في عام 2020. ويقدر الناتج المحلي الإجمالي الذي تنتجه السلطة القائمة بالاحتلال في القدس الشرقية وفي تلك المستوطنات بضرب حصة القدس الشرقية وحصة تلك المستوطنات من السكان في مجموع الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي المبلغ عنه⁽³⁷⁾.

59 - ويقدر الناتج المحلي الإجمالي الذي تولده إسرائيل باحتلالها القدس الشرقية والمنطقة جيم من الضفة الغربية بين عامي 2000 و 2020 بحد أدنى قدره 628 بليون دولار (بالدولار الثابت لعام 2015)، أو 852 بليون دولار عام 2020. ويقدر متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي الذي تولده القدس الشرقية والمستوطنات في أماكن أخرى في الضفة الغربية بالدولار الحالي بنحو 41 بليون دولار أو نسبة 227 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2021. ويشكل الحجم التقديري للناتج المحلي الإجمالي الذي تولده إسرائيل في مستوطنات المنطقة جيم والقدس الشرقية، باستخدام الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية، مؤشراً على تكلفة وجود المستوطنات هناك والتي يتكبدها الشعب الفلسطيني، ويشير إلى أن إنهاء احتلال المنطقة جيم سيمكن الشعب الفلسطيني من تنمية اقتصاده عدة مرات.

(37) من شأن استخدام عدد السكان في القدس الشرقية والمستوطنات وضرب ذلك العدد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أن يؤدي إلى نفس النتيجة.

سادسا - الخلاصة والتوصيات

60 - إن التأثير السلبي لنظام السيطرة الإسرائيلي المتعدد الطبقات على التنمية الفلسطينية والنشاط الاقتصادي الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة كبير. فالقيود المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني واضحة في المنطقة جيم ولكنها لا تقتصر عليها بأي حال من الأحوال. ولا تزال غزة تخضع للإغلاق الذي دمر اقتصادها ودك قواعدها الإنتاجية. وبما أنه لا توجد لدى الشعب الفلسطيني عملة وطنية، فإن الفلسطينيين يستخدمون أساسا الشيكال الإسرائيلي الجديد الذي لا يتوافق سعر صرفه مع احتياجات الاقتصاد الفلسطيني ومستوى تنميته. سعر الصرف هو أحد أهم محددات الأسعار في أي اقتصاد. ونظرا لأن الشيكال الإسرائيلي الجديد قوي جدا مقارنة بالقدرة التنافسية للمنتجين الفلسطينيين، فإنه يمكن أن يعزز مستوى عال من الواردات ويضعف الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل.

61 - وتقدر التكلفة السنوية لفرض قيود إضافية على النشاط الاقتصادي الفلسطيني فيما نسبته 30 في المائة من المنطقة جيم بربع الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، وتقدر التكلفة التراكمية خلال الفترة بين عامي 2000 و 2020 بثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية في عام 2020. وهذه التقديرات متحفظة للغاية وينبغي تفسيرها على أنها مؤشرات حد أدنى لا تمثل سوى جزء صغير من مجموع التكلفة الاقتصادية لاحتلال المنطقة جيم.

62 - ويوصي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن يدعو المجتمع الدولي إسرائيل إلى تحمل مسؤولياتها بموجب القانون الدولي وأن تضطلع بما يلي:

(أ) إنهاء جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإزالة آثارها، بما يتسق مع قرار مجلس الأمن 2334 (2016) الذي أكد فيه المجلس من جديد أن قيام إسرائيل بإنشاء هذه المستوطنات ليس له أي شرعية قانونية و "يشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي" وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل؛

(ب) رفع جميع القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المنطقة جيم، ريثما يتم التوصل إلى تسوية شاملة، وتيسير زيادة النشاط الاقتصادي الفلسطيني زيادة كبيرة. ومن شأن رفع هذه القيود أن يوفر للاقتصاد الفلسطيني قاعدة موارد اقتصادية وطبيعية تفسد الحاجة إليها لتحقيق التنمية وعكس مسار الاتجاه الحالي المتمثل في زيادة الحرمان الاجتماعي والاقتصادي.

63 - وعلاوة على ذلك، قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في التوصيات التالية:

(أ) تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بذل جميع الجهود اللازمة لإنهاء الاحتلال وعكس مسار التكلفة الاقتصادية الكبيرة والمتزايدة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي؛

(ب) تشكل تكلفة الاحتلال تحديا كبيرا من حيث تعبئة الموارد. فالحكومة الفلسطينية مثقلة بمسؤولية أكبر بكثير من الموارد والحيز المحدود للسياسة العامة المتاحة لها. ويمكن السعي إلى بلوغ الاكتفاء الذاتي الوطني الفلسطيني ولكن لا يمكن تحقيقه بالكامل في ظل الاحتلال. وإلى أن يتم إنهاء الاحتلال، ولتجنب الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الحادة، لا بديل عن عكس الاتجاه السلبي المستمر في المعونة الأجنبية وتعزيز دعم الجهات المانحة للشعب الفلسطيني من أجل التخفيف من الظروف الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي يفرضها الاحتلال؛

(ج) يتطلب تنفيذ الفقرة 9 من قرار الجمعية العامة 20/75 إنشاء إطار عمل منهجي وقائم على الأدلة وشامل ومستدام على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتقييم التكاليف الناجمة عن الاحتلال وإبلاغ الجمعية بالنتائج. ويتطلب إنشاء مثل هذا الإطار تأمين موارد إضافية.

64 - ولا يمكن الاستعاضة عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة بمساعدات إنسانية واقتصادية، وإن تكن ضرورية لفترة مؤقتة. وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرارات 242 (1967)، و 338 (1973)، و 1397 (2002)، و 1515 (2003)، و 1850 (2008)، و 1860 (2009)، و 2334 (2016)، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وديمقراطية، وقادرة على البقاء، ومتصلة جغرافياً، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل داخل حدود معترف بها، على أساس حدود ما قبل عام 1967. فلن تتحقق التطلعات المشروعة لكلا الشعبين إلا بتحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل مع اتخاذ القدس عاصمة لإسرائيل ودولة فلسطين كليهما، وحل جميع مسائل الوضع النهائي حلاً دائماً عن طريق التفاوض.